

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الزراعة
مديرية المشاريع والتنمية الريفية
قسم الدراسات

مقترح مشروع وطني

حول

تطوير التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي
في المناطق الريفية والبادية الأردنية

مقدم الى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

حزيران ٢٠٠٨

مشروع تطوير التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي في المناطق الريفية والبادية الأردنية

المقدمة

تحتل قضايا مكافحة الفقر والحد من البطالة والأمن الغذائي الأولوية من اهتمامات الحكومة الأردنية خصوصا في الظروف الحالية التي يشهدها العالم من موجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. حيث تبنت الحكومة الأردنية عام ٢٠٠٢ إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٢) أعطيت الأولوية لتنمية الموارد الزراعية وتطوير القطاع الزراعي وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار في هذا القطاع. كما ركزت الإستراتيجية الزراعية على مكافحة الفقر في المجتمعات الريفية وعلى زيادة الإنتاجية لصغار المزارعين ومربي الماشية والاستعمال الأمثل لموارد الأرض والمياه وزيادة فرص العمل وخاصة للنساء الريفيات من خلال تنفيذ المشاريع الزراعية المدرة للدخل.

ويأتي مقترح مشروع تطوير التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي في المناطق الريفية والبادية الأردنية انسجاما مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية وكذلك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر حيث يستهدف المقترح الأنشطة الزراعية للفئات الفقيرة في الريف والبادية الأردنية، وستتركز أنشطة المشروع على مناطق جيوب الفقر لكونها المناطق الأكثر تضررا من هذه الظاهرة.

١) مبررات المشروع

تعتمد غالبية الأسر الريفية في الأردن على الزراعة البعلية ذات المدخلات المتدنية والتي تعتمد على الأمطار . والتي تتصف بتذبذبها من موسم لآخر وخلال الموسم ذاته مما يؤدي الى تدني الإنتاج الزراعي وتدني الدخل مما ينعكس على دخل تلك الأسر وزيادة معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية .

وفي ظل ظروف الإنتاج الصعبة هذه يتعرض المزارعون والأسر الفقيرة للأضرار ولتقلبات حادة في الدخل ، وقد ساهم ضعف خدمات الإرشاد الزراعي وتدني مستوى المهارات الفنية للمزارعين

والاستعمال غير الصحيح للمدخلات الزراعية وتدني أسعار المنتجات الزراعية والصعوبات التسويقية بذلك ، الأمر الذي أدى الى تراجع الإنتاج الزراعي وإلى انخفاض مستوى الدخل وهجرة الشباب من الريف الى المدن للبحث عن مصادر عيش أفضل. لذلك فان أية مشاريع أو برامج تنمية تعني بمكافحة الفقر والبطالة في المناطق الريفية ستكون منسجمة مع توجهات الحكومة وأولويات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (٢٠٠٢ - ٢٠١٠).

(٢) أهداف المشروع :

تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي للأسر الزراعية في المناطق الريفية من خلال زيادة الإنتاج عن طريق تحسين وتطوير إدارة الموارد الزراعية كالترية والمياه واستغلالها استغلالاً أمثل وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي والمنافذ التسويقية وإيجاد مشاريع زراعية صغيرة مدرة للدخل خصوصاً المشاريع المتعلقة بالمرأة الريفية وتوفير فرص العمل للأسر الريفية وخصوصاً الشباب والنساء .

(٣) فلسفة المشروع :

لقد بنيت فلسفة البرنامج على افتراض وجود فرص متاحة للمزارعين لزيادة الإنتاج الزراعي وبشكل مستدام ، وعلى افتراض عدم قيام المزارعين باستغلال أراضيهم استغلالاً أمثل أو القيام بمشاريع مدرة للدخل وذلك لوجود مجموعة من العوائق تحول دون تمكينهم من ذلك ، مثل عدم كفاية الخدمات الإرشادية وضعف المنافذ التسويقية وآليات التمويل . كذلك بنيت فلسفة المشروع على القناعة بأنه ومن خلال العمل مع المجتمعات المحلية والفئات الأخرى المعنية لتحديد الفرص والتعرف إلى أفضل الوسائل لزيادة الإنتاج والدخل وتحديد المعوقات ووضع الحلول لتجاوزها ، سواء كانت فنية ، مؤسسية ، اقتصادية ، اجتماعية فإنه يمكن المساهمة في زيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية وخلق بيئة ملائمة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة .

ويعتبر المشروع تحسين إنتاجية صغار المزارعين هو الخيار الأفضل لتعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية كون القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لفرص العمل وتوفير الغذاء والدخل والأساس الذي تعتمد عليه العديد من النشاطات غير الزراعة سواء قبل الإنتاج أو بعده .

٤) عناصر المشروع

سيعمل المشروع على دعم العناصر الرئيسية التالية

- أ- إدارة الموارد.
- ب- دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والخدمات المالية .
- ج- تعزيز الإرشاد والتوعية المجتمعات المحلية إنتاجياً واستهلاكياً .
- د- دعم تسويق الإنتاج والصناعات الزراعية الصغيرة .

أ- إدارة الموارد

سيعمل المشروع على تمويل سلسلة من الأنشطة للحيازات الصغيرة داخل المزرعة تهدف إلى المحافظة على الموارد الزراعية كالترية و المياه بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للأرض وتكامل الإنتاج النباتي والحيواني مما يعزز العائد من الحيازة الزراعية وتحسين دخل الأسر الزراعية كما و تساهم الفئات المستفيدة بنسبة معينة من الكلفة الرأسمالية لهذه النشاطات مع توفير القروض للفئات الفقيرة أو المحتاجة لتغطية هذه المساهمة من خلال تأسيس تسهيلات اعتمادية تتماشى واحتياجات الفئات المستفيدة من المشروع أو من خلال دعم الجمعيات المحلية وتشكيل الصناديق الدوارة .

ب- دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتسهيل الخدمات المالية .

لا بد للمشروع من تعزيز أوضاع الأسر الزراعية الفقيرة خصوصاً النساء الريفيات من خلال الأنشطة المدرة للدخل لزيادة اعتماد هذه الأسر على القدرة الذاتية وذلك من خلال تقديم القروض الدوارة لهذه الأسر على أساس الفهم الكامل لخصائص المناطق المستهدفة والأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها .

ينبغي في هذا المجال اتباع استراتيجية جديدة تؤدي إلى توسيع نطاق الخدمات المالية الريفية عن طريق استخدام آليات بديلة للإجراءات الحالية للإقراض الزراعي لضمان الوصول الى الفئات الفقيرة ، وقد يتطلب الأمر تعديل الضمانات والشروط الاقراضية المعمول بها حالياً . كما ينبغي على المشروع التشجيع على إنشاء صندوق للمجتمع المحلي أو القرية لخدمة الأسر الزراعية في الإطار القانوني المناسب بما يعبر عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية بما في ذلك الضمانات ونظام الائتمان مثل أسعار الفائدة والمشاركة في الأرباح وفقاً

للشريعة الإسلامية والضمانات الجماعية وغيرها من وسائل تعزيز المدخرات الريفية ، وفي هذا الإطار يجب أن يتم مناقشة هذه الأمور في إطار الحوارات المستقبلية بين الحكومة الأردنية والصندوق (إيفاد) بحيث يتم تعزيز الموارد المالية للمؤسسات الاقراضية أو الجمعيات الخيرية والتعاونية وتمكنها من العمل بشمولية في مناطق المشروع . وبالرجوع إلى أسس اقراضية محددة سيكون من الممكن تقديم القروض للأفراد أو الجماعات من المزارعين أو الجمعيات في مجالات متعددة من الاستثمارات على أن تكون هذه المجالات متفقة مع مفهوم تطور المشروع . ويمكن تجربة الضمانات الجماعية عن طريق الجمعيات أو المجموعات بدل من الضمانات الشخصية للمشروعات الفردية وتكوين الصناديق الدوارة وذلك لإزالة العراقيل ووصول هذه الخدمات إلى الأسر الفقيرة .

كذلك يمكن الاستفادة من التجارب في مشاريع مشابهة نفذت من قبل (إيفاد) أو جهات أخرى محلياً أو في دول مجاوره وغيرها بعد الاطلاع على هذه التجارب وتقييم مدى لاثمتها للعمل ضمن هذا المشروع.

ج- تعزيز الإرشاد الزراعي والتوعية الإنتاجية والاستهلاكية

من خلال الدعم المؤسسي في مناطق المشروع وتقوية مبادرتها على الإرشاد والتخطيط ينبغي على المشروع دعم برامج التوعية للمجتمعات المحلية لتعزيز استدامة إدارة الموارد والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل. في حين أن تنوع الإنتاج الزراعي يعتبر منهجاً مهماً في تحقيق الاستمرارية والاستدامة للمشاريع الزراعية المدرة للدخل فإنه ينبغي لاستراتيجية الإرشاد والتوعية الإعلامية أن تدعم وتعزز تبني هذا النهج وتساند عملية نقل التكنولوجيا ومواءمتها على مستوى المزارع من أجل تنويعها وتسويقها وتحقيق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني ، من شأن هذه العوامل أن تؤدي معاً إلى خفض كبير في المخاطر المختلفة التي تواجهها الأسر الزراعية. حيث تعتبر مشكلة قلة التنوع في المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل إحدى المشاكل التي تواجه المجتمعات المحلية .

د- دعم تسويق الإنتاج

ينبغي على المشروع الاهتمام بفرص التسويق وإعادة توجيه النظم الزراعية التصنيع التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني لتقليل المخاطر التي تواجهها الأسر الزراعية من حيث التسويق . ويعتمد الدخل الزراعي المستدام للأسر الفقيرة على وجود أسواق مناسبة للإنتاج المتنوع . ومن المحتمل أن يصبح هذا الموضوع أكثر صعوبة مع تشجيع الأسواق التقليدية المحلية مما سيؤثر

على صغار المزارعين والأسر الزراعية الفقيرة الذين ليس لديهم إمكانيات كافية لتنويع الإنتاج والوصول الى منافذ التسويق الأنسب لهم ونقل الإمدادات إليها . وتتطلب الزيادة المستدامة في الدخل الزراعي المضي في تطوير أسواق محلية لتنويع المحاصيل وتجهيزها وتدعيم سياسات التسويق وتحسين منافذه . وهذا يتطلب التركيز على تيسير حصول المزارعين على معلومات السوق والتدريب المتعلق بالمهارات التجارية الأساسية وبالتسويق لمنتجات الأنشطة المدرة للدخل وتدريب المزارعين على النظم الزراعية المتعلقة بالتكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي.

كما يتعين بناء على ذلك إعادة تطوير خدمات الإرشاد وتوجيهاته وتحديد أفضل الوسائل لتلبية احتياجات المزارعين من الخدمات الزراعية والإرشادية والخدمات التسويقية ضمن زراعات تعاقدية لإنجاح استدامة المشاريع المدرة للدخل .

٥) أنشطة المشروع.

لتحقيق أهداف المشروع الوطني لا بد من دعم وتمويل عدة نشاطات ومشاريع مدرة للدخل والتي تلبي احتياجات الأسر الزراعية في المجتمعات المحلية.

أولاً: - النشاطات خارج المزرعة

تنفيذ مشاريع الحصاد المائي وإدارة المياه لمعالجة مشكلة شح المياه من خلال تنفيذ الأنشطة التالية:

أ) إنشاء الحفائر والسدود الترابية

سيتم إنشاء الحفائر والسدود الترابية في مناطق البادية وذلك لتوفير المياه لسقاية المواشي و تحسين المراعي مما يدعم قطاع الثروة الحيوانية ومربي المواشي وتعزيز مخزون المياه على المستوى الوطني.

ب) تطوير وتأهيل الينابيع وقنوات الري

تعتبر الينابيع المصدر الرئيسي في تزويد القرى الريفية بالمياه سواء كانت لأغراض الشرب والري. أن إعادة تأهيل الينابيع وإصلاح قنوات الري لها أهمية كبيرة في تحسين المستوى المعيشي لصغار المزارعين والأسر الزراعية الفقيرة التي تعتمد في إنتاجها الزراعي على مياه الينابيع وذلك بزيادة كميات المياه من خلال تقليل الفاقد وتحسين نوعيتها وحمايتها من التلوث.

ثانياً: - النشاطات داخل المزرعة

سيقوم المشروع بدعم وتطوير عدة نشاطات داخل المزرعة تعمل على تحسين نوعية الحياة للأسر الفقير وخصوصا المرأة الريفية وذلك من خلال استغلال الموارد الزراعية المتاحة داخل المزرعة استغلالا امثل وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) تطوير الحديقة المنزلية (الهاكورة)

يهدف النشاط إلى رفع المستوى المعيشي والمساهمة في تأمين الغذاء والأمن الغذائي على مستوى الأسرة الفقيرة مع المحافظة على ديمومة وسلامة الموارد الطبيعية المستخدمة ضمن الحيازات الزراعية الصغيرة خاصة في المناطق التي تتولى المرأة الريفية المسؤولية المباشرة في إدارتها، عن طريق إقامة مشاريع أسرية صغيرة لإنتاج الخضار والنباتات الطبية والعطرية وتربية الدواجن لتحقيق الأهداف التالية:

١. تنوع مصادر الدخل للأسر الفقيرة من خلال مشاريع زراعية إنتاجية صغيرة تأخذ بالاعتبار التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.

٣. إكساب الأسر الريفية المهارات الأساسية في الإنتاج الزراعي وتصنيع وتسويق منتجاتها.

٤. إدخال مفهوم إدارة المشاريع الصغيرة وزيادة وعي المرأة في تحمل المسؤولية في إدارة مشاريعها و إشراكها في العملية التنموية الزراعية للأسر.

٥. تأكيد مبدأ المشاركة والاعتماد على الذات في تحسين ظروف المعيشة ومكافحة الفقر.

٦. رفع كفاءة وتأهيل الأسرة الريفية لزيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية القادرة على زيادة الدخل وفرص العمل.

حيث يعتمد المشروع على توفير مجموعة من الأنشطة التي تمارسها الأسر في الحديقة المنزلية لتنوع مصادر دخلها واهم هذه الأنشطة المقترحة:

١. تربية الدواجن.

٢. زراعة النباتات الطبية والعطرية

٣. زراعة محاصيل الخضار

٤. تربية النحل وإنتاج العسل

٥. الاستفادة من المياه الرمادية في سقاية الأشجار المثمرة في الحديقة المنزلية.

٦. إنشاء آبار جمع مياه الأمطار لاستخدامات الحديقة المنزلية

(ب) تربية الماعز الهجين

تشكل تربية الماعز أحد المصادر الرئيسية التي تساهم في زيادة دخل الأسر الريفية ورفدها بمصدر غذائي جيد ، وتلعب المرأة دوراً بارزاً في هذا المجال إذ تقوم بجميع الأعمال اليومية المتعلقة بتربية الماعز من الرعاية والتغذية والحلابة والتصنع وهذا يساهم تعزيز دور المرأة في إدارة المزرعة.

ويهدف هذا النشاط الى تحقيق ما يلي:

١. المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة من خلال زيادة حصة الغذاء اليومي لأفراد الأسرة من الحليب ومنتجاته.
٢. إكساب المرأة الريفية المهارات اللازمة للعناية بالماعز وتصنيع منتجات الألبان .
٣. إدخال مفهوم إدارة المشاريع الصغيرة لدى المرأة الريفية وزيادة وعيها في تحمل المسؤولية في إدارة مشاريعها .
٤. تأكيد منهج المشاركة والاعتماد على الذات في مكافحة الفقر وتحسين ظروف المعيشة.

ج) المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

انسجاماً مع الرؤية الاقتصادية العامة للحكومة والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر سيقوم هذا النشاط على توفير مصادر تمويلية ميسرة لتنفيذ مشاريع زراعية صغيرة تتلاءم مع ظروف الفئات الفقيرة في المجتمع الريفي. حيث تواجه هذه الفئة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لبدء أنشطتها الإنتاجية من المصادر التقليدية للتمويل نظراً لعدم قدرتها على توفير الضمانات والشروط الاقراضية للجهات الممولة، حيث يتوقع أن تساهم هذه المشاريع في توفير فرص العمل وزيادة المكتسبات الاقتصادية للفقراء وخاصة فئة الشباب والنساء في الريف. وسيعمل المشروع على تكوين صناديق خاصة بالقرية (صندوق دوار) وتطوير قدرات المشاريع الصغيرة على المنافسة وتسويق منتجاتها.

٣) نقل التكنولوجيا والمعرفة

لضمان نجاح أنشطة المشروع الوطني سيعمل المشروع على تبني انسب التقنيات ونظم الإنتاج الواجب استخدامها للوصول الى تحسين العائد الاقتصادي من إنتاج المزرعة واستدامتها بأقل تكلفة ممكنة. حيث سيوفر المشروع المشاهدات الميدانية بالتركيز على الإدارة المزرعية وإدارة الموارد المتاحة داخل المزرعة. وستتولى كوادر وزارة الزراعة توصيل التقنيات الحديثة للأسر الريفية الفقيرة لتعظيم الفوائد من المشاهدات.

٤) الدعم المؤسسي

سيسعى المشروع الوطني الى تطوير القدرات التنفيذية للمؤسسات والكوادر المعنية وكذلك للهيئات المحلية في المجتمع الريفي من خلال التدريب ودعم فعاليات التعاون الفني في المجالات المختلفة على مستوى الوحدات الميدانية في مديريات الزراعة المعنية.

(٥) كلفة المشروع :

قدرت الكلفة الإجمالية للمشروع وعلى مدار عمره المقدر بست سنوات حوالي ١٥.٤ مليون دينار منها ١٤ مليون دينار كلفة رأسمالية (تمول من خلال القروض والمنح) والباقي كلفة تشغيلية تقدر بحوالي ١.٤ مليون دينار تمولها خزانة الدولة وتتنوع بنود التكاليف على النحو الآتي :-

البند	الكلفة (مليون دينار)
الكلفة الرأسمالية	
١- الأنشطة خارج المزرعة	٢.٢٦٠
أ- إنشاء الحفائر والسدود الترابية	١.٢٦٠
ب- تطوير وتأهيل الينابيع وقنوات الري	١.٠٠٠
٢- الأنشطة داخل المزرعة	١١.٥٠٠
أ- تطوير الحديقة المنزلية (الحاكورة)	٥.٠٠٠
ب- تربية الماعز الهجين	٥.٠٠٠
ج- المشاريع الصغيرة المدرة للدخل	١.٥٠٠
٣- نقل التكنولوجيا والمعرفة	٠.١٠٠
٤- الدعم المؤسسي	٠.١٤٠
مجموع الكلفة الرأسمالية	١٤.٠٠٠
الكلفة التشغيلية	١.٤٠٠
المجموع الإجمالي	١٥.٤٠٠

٦) مناطق عمل المشروع

إن مناطق المشروع تتخطى الحدود الإدارية والجغرافية وقد تشمل على مناطق الأولوية في المملكة بما ينسجم وطموحات الحكومة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة في المملكة والمحافظة على البيئة وزيادة الأمن الغذائي .

٧) الفئات المستهدفة

يستهدف المشروع الأسر الزراعية والفئات الفقيرة في مختلف مناطق المملكة وخاصة مناطق جيوب الفقر .

٨) الإطار الزمني

قدرت المدة الزمنية لتنفيذ نشاطات المشروع ب ٦ سنوات منها سنة تحضيرية لإعداد الكوادر المطلوبة والتعرف على المناطق المستهدفة وتعريف أهالي المنطقة بالمشروع .

٩) الجهة المنفذة

تعتبر وزارة الزراعة هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ نشاطات المشروع وبالتنسيق مع الجهات المعنية والمجتمعات المحلية .

